انا اليوم وزيد لما عرفت ان الداعي الى التاكيد ليس العطف بل امر آخر
فصحة العطف لا يغني عنه اعلم ان المراد بقوله فيجي تركه الجواز بلا قبح كما
هو المتبادر والتاكيد لرفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين بلا
قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من نوع
الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطف على المرفوع المتصل لا بد من فصل بنحو
انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى واذا عطف على المضمر المجرور اعيد
الخافض اسما كان او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون
ذلك ولا لزم انفصال الضمير المجرور فجعل مطردا فاحفظه فانه لا يصيبنا فيما
وكذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فانه عمم
فانه من مستحسنات من القرن الى الفصل وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على الضمير
المجرور يعدل عنه الى عطف جميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعرف
باللام الى نداء اي فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور ولكن الجار او على
الجار شرط عطف المجرور والجار لا حكم له في التركيب يحتج الرضي الثاني
بشهادة بيني وبينك فان بين الثاني لغو لا معنى له وقيد انه لغو بحسب المعنى
لكنه له النصب ولا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار
والامر يستحق النصب فتعين ان يكون محل الضمير فيكون بالاصالة لا
بالعطف مثل مررت بك وبزيد واما مررت بك وبه فاعادة الخافض
فيه العطف على الضمير المجرور وبعطف الضمير المجرور والمعطوف في حكم
المعطوف عليه هذا الحكم منهم يقتضي كون الموافقة بين المعطوف
والمعطوف عليه اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيد والمطابقة
في الصفة بعشرة اشياء او خمسة واطلقوها هنا فاقتضى ذلك الموافقة
من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل

دونها

دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يا زيد والحارث ويا زيد وعبد الله
ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامراة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع النقض
برب شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير وجعله بتقدير سخلة لها او
جعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ ولا حاصل له لانه
انما يمتنع لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه
شاذ ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي
الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه العامل
له بالنظر الى نفسه وغيره كما في يا زيد وعمرو فان البناء عرض عمرو لا بالنظر
الى نفسه وهو كونه مفردا معرفة وبالنظر الى حرف النداء هذا وفيما
الاهمال من الاخلال الحق مما انه لا يشمل زيد وعمرو قائمان فان عمرا في
حكم زيد لا بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من الخبر فينبغي ان يقول
بالنظر الى غيره بل قوله بالنظر الى ما قبله وثانيها ان التقييد بقوله
بالنظر الى ما قبله لا فائدة فيه بل يكفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف
عليه اذا كان ما يقتضي الحكم موجودا فيه وبعد اللتيا والتي لا فائدة لهذا
الحكم ومن ثم لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع لانه
لا بد للمسند المشتق من ضمير المسند اليه ولا ضمير في ذاهب لزيد لا نحو
عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لا ضمير فيه لزيد
بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبرا لعمرو ومقدما عليه و
يكون الجملة معطوفة على الجملة ولا يحال العطف المفرد على المفرد كذا
قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة بان يكون عطف
مفرد على مفرد بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد
فيكون عطف معمولي عاملين واحد على معمولي [illegible] ويكون نظير ضرب زيد عمرو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)